

في صلاة العجم من غير بنية فان وقعت فتنة او بنية فلا يات  
به فعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت  
في الصلوات كلها عند التوازي فلم يقل به الا الشافعي  
وكانهم حملوا ما روي عنه عليه السلام انه قنت في  
الظهر والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب  
ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم ورود المؤنة  
والتردد الورد في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام  
والله سبحانه اعلم الموضوع الخامس في ادائه بالجمعة  
فالاجماع على ما ذكره المصنف قوله ولا يصليها لو تخرجت  
الا في شهر رمضان ومعناه انكراهه دون عدم الجواز  
لانه نقل من وجه ولا يبرهن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا عن احد من اصحابه فيكون بدعة مكروهة واما  
في رمضان فلا خلاف في كونها من الجماعة فيه ولكن  
اختلف في الاصل ففي قنوي قاض خان الصحيح ان  
الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل  
اعتبارا بالمتوية وفي النهاية بعد ما حكى هذا قاله  
واختار علما ونا ابو تر في منزله لا جماعة لان الصحيح  
لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على  
التراويح لان عمر كان يومه فيه في رمضان او كان  
لا يومه انتهى قال ابن الهمام وانت علمت مما قدمنا  
انه عليه السلام كان او تروم ثم بين العذر في تأخره  
عن مثل ما صنع فيها مضي كما ان فعله الجماعة في النفل  
ثم بيانه العذر في تركه ووجب سنيته فيها فكذلك  
الوتر جماعة فان الجاري فيه مثل الجاري في النفل  
بعينه وكذا ما نقلناه من فضل الخلفاء يغير ذلك

طلع

فكحل من تأخر عن الجماعة فيه احب ان يصلي آخر الليل  
فانه افضل كما قال عمر والبيهقي ما من عنها افضل وعلم  
قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلاة تكبر بالليل وتروا  
فاخرة لكم لذلك فلا يدل ذلك على ان الافضل فيه  
ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه  
اطلاق جواب هؤلاء انتهى الموضوع السادس في بقية  
مباحث القنوت مما يتعلق بالمسئلة فيه والجدير به  
وغير ذلك والمسبوق في الوتر بقنت مع الامام ولا  
شك ان هذا على القول بان المتدي بقنت وهو الصحيح  
على ما سياتي فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى واذا  
قنت مع الامام لا بقنت بعدها اي بعد الركعة التي  
قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانها آخر  
صلاة وما يقضيه اولها حكما في القراءة وما يشبهها  
وهو القنوت واذا وقع في موضعه بيقين لا يكره لان  
تكراره غير مشروع وان شك انه في الركعة الثالثة  
من الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يزد في طمته  
باحدا لامر بين فانه يبنى على الاقل فيصلى الركعة التي  
هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى لاحتمال ان  
تلك كانت الثانية ويقنت حر بين حرمة في الركعة التي  
حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرتبة  
في التي بعدها لاحتمال انها الثالثة وتلك كانت  
ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه  
كالموضوع في المسئلة الاولى لو كرهه كان ذلك تكراره في  
موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه  
كلا في بعض النسخ ومراده ان احدهما وقع في موضعه